

صيغ التمويل الاسلامي بديل للتمويل التقليدي- مع الإشارة إلى تجربي ماليزيا وبريطانيا- وآليات استفادة الجزائر منها

Formulas of Islamic finance as an alternative to conventional finance - with reference to the experiences of Malaysia and Britain - and the mechanisms for Algeria to benefit from them



ط.د/سهام مخلوف^{*1}

¹مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية. جامعة قسنطينة (الجزائر)

sihamkhelouf@gmail.com

أ.د/عقبة سحنون²

²مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية. جامعة قسنطينة (الجزائر)

s.okba@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/12/29

تاريخ القبول: 2022/12/27

تاريخ الارسال: 2022/09/23

ملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى التطرق لأهم جوانب التمويل الإسلامي الذي يختلف عن مثيله في الاقتصاد التقليدي، من حيث منهجه وأهدافه، مع التركيز على أهم مصادر وصيغ هذا التمويل الأساسية وهي: الزكاة، المشاركة، المضاربة، المرابحة.. والتي تكون في مجملها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا إبراز دور هذا النوع من التمويل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المالي، كما عززنا بحثنا هذا بتجارب بعض الدول الإسلامية وغير الإسلامية مع التمويل الإسلامي كدولة ماليزيا وبريطانيا، وخلصت الدراسة إلى ضرورة الاستفادة من تجارب هذه الدول فيم لو اعتمدت هذه الصيغ ووسعت من تطبيقها

الكلمات المفتاحية: التمويل التقليدي، التمويل الإسلامي، الزكاة، المضاربة، المشاركة، المرابحة

Abstract:

Through this research paper, we seek to address the most important aspects of Islamic finance, which differs from its counterpart in the traditional economy, in terms of its approach and objectives, with a focus on the most important sources and basic forms of this financing, namely: Zakat, Participation, speculation Murabaha.., which is in its entirety in accordance with the provisions of Islamic Sharia, as well as highlighting the role of this type of financing in achieving economic stability.

key words: conventional finance, Islamic finance, zakat, Participation, speculation, murabaha

* المؤلف المرسل.

1.مقدمة:

عرف العالم - ولا يزال - جملة من العواصف الاقتصادية التي توالى الواحد تلو الأخرى مبرهنة على فشل النظام المتبع وعجزه في علاج مشكلاته، فمن أزمة انهيار البورصة في فرنسا عام 1882 التي جاءت نتيجة إفلاس مصرف الاستثمار الفرنسي إلى أزمة الكساد العالمي عام 1929، وكذلك الأزمة الآسيوية عام 1997 والتي ضربت أسواق المال الآسيوية، وكذا أزمة اليونان 2008، وكذا الأزمة المالية العالمية 2008 (أزمة الرهن العقاري)، كل هذه الأزمات وأخرى أدت إلى انتقاد الاقتصاديين لأسس الاقتصاد التقليدي المتبع وأجمعوا على أن أصل الأزمات الاقتصادية العالمية يكمن في طبيعة النظام المتبع وبخاصة طبيعة نظامه المالي، وصاحب هذا الانتقاد دعوات عالمية إلى تغيير هذا الأخير والبحث عن بدائل للخروج من هذه الأزمات ومن هذه البدائل النظام المالي الإسلامي من خلال صيغه المختلفة. إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص إشكالية البحث في التساؤل الرئيس التالي: ماهي الصيغ المختلفة التي يضمنها التمويل الإسلامي كبديل عن التمويل التقليدي؟

ولتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالتمويل الإسلامي؟
- 2- ماهي أهم الأساليب والصيغ التمويلية في النظام التمويلي الإسلامي؟
- 3- كيف يمكن للجزائر أن تستفيد من تجارب الدول الناجحة (أو الرائدة) في مجال التمويل الإسلامي؟

فرضيات البحث: تتجلى فرضيات البحث في الآتي:

- التمويل الإسلامي تمويل بديل عن التمويل التقليدي.
 - المضاربة والمراوحة من أهم صيغ التمويل الإسلامي.
 - يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي.
- أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بمعنى التمويل الإسلامي وكذا عوامل فشل التمويل التقليدي، كما تم تسليط الضوء على أهم صيغه وأساليبه مع الإشارة إلى تجربي ماليزيا وبريطانيا كدول غير عربية رائدة في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية، مع وضع مقاربة عن كيفية الاستفادة الجزائر من هذه التجارب فيم لو اعتمدت هذه الصيغ ووسعت من تطبيقها.
- منهج البحث: للإجابة على أسئلة البحث والامام بكل جوانبه والتحقق من صحة فرضياته، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والوصفي في جمع المعلومات (تعريف معنى التمويل الإسلامي)، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لعرض وتحليل بعض جوانب الدراسة (تحليل جداول وإحصاءات البحث).
- تقسيمات البحث: للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث محاور أساسية وهي

كالآتي:

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي.

المحور الثاني: أساليب وصيغ التمويل الإسلامي وآليات تطبيقها.

المحور الثالث: تجارب بعض الدول في مجال التمويل الإسلامي وآليات استفادة الجزائر منها.

المحور الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي: سنتناول مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي

وكذا عوامل فشل التمويل التقليدي.

أولاً: مفاهيم أساسية حول التمويل الإسلامي: الحديث عن التمويل في الأوضاع الراهنة يجزنا بالضرورة إلى الحديث عن التمويل الإسلامي كبديل عن مثيله في الاقتصاد التقليدي، وذلك من خلال منهجه وآلياته.

1- مفهوم التمويل الإسلامي: قبل التطرق لمفهوم التمويل من منظور إسلامي لا بأس أن نعرفه من منظور وضعي.

أ- مفهوم التمويل من وجهة النظر الاقتصادية: يقصد به "تدبير الأموال في المشروع" (الكفراوي، صفحة 22) أو "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة" (ساكر، 2006، صفحة 14)

وعموما التمويل في نظام الاقتصاد الوضعي هو حصول الأفراد والشركات على الأموال (السيولة النقدية) من مصادر التمويل المختلفة لسد احتياجاتهم من السيولة النقدية. وذلك عند حدوث العجز، قد يكون المستفيد من التمويل أفرادا أو شركات، أو حكومات (المالية العامة)، أو منظمات ومؤسسات ربحية أو غير ربحية.

ب- مفهوم التمويل الإسلامي: يقصد بالتمويل في النظام الاقتصادي الإسلامي "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 2004، صفحة 11) أو "تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية وذلك لهدف تحقيق عائد مباح شرعا بموجب عقود لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المرابحة وبيع السلم وبيع الإستصناع" (شعبان و علي، 2010، صفحة 125)

وعموما يمكن القول أن التمويل الإسلامي هو تقديم الأموال العينية أو النقدية للأفراد أو الشركات أو مختلف الجهات مقابل تحقيق عائد لا يتعارض وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ويكون ذلك عن طريق الصيغ المعروفة.

2- خصائص التمويل الإسلامي: من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج أن التمويل الإسلامي يتميز بمجموعة خصائص منها:

- موافقة أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية والالتزام بالقيم والأخلاق الإسلامية (استبعاد التعامل بالربا أخذًا وعطاء).
- إعتدال أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات والالتزام بالصفات (التنموية، الاستثمارية، الإيجابية) في معاملاته الاستثمارية والمصرفية.
- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة وكذا أساليب قائمة على الدين كالمراحة والإجارة والسلم..
- التفرد بتقديم مجموعة من الأنشطة لا يقدمها غيره من التمويل (القرض الحسن، صندوق الزكاة، الأنشطة الثقافية المصرفية) وتوجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي.
- ومن هنا يمكن تصور أهم أوجه التشابه والاختلاف بين التمويل الإسلامي ونظيره التجاري كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول 1: جدول يوضح أهم أوجه التشابه والاختلاف بين التمويل الإسلامي ونظيره التجاري.

التمويل التجاري الربوي	التمويل الإسلامي	
لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل الربوي بالنتيجة الربحية للمشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل.. يمكن تمويل أنواع من الاستثمارات في التمويل الربوي.. لا يتحمل الممول أية خسارة، أي أن المستفيد ضامن لما في يده. .. تتحول ملكية المال المقرض إلى المقرض. لا يشترط أن يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول حتى أنه ينطبق على الدين في الذمة، وهو لا ينمو وحده ولا بالعمل. التمويل يكون في الغالب بالنقود فقط.	يشترك الطرفان في الربح قل أو أكثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي. ينحصر التمويل الإسلامي بالأعمال الاستثمارية المتوقعة ربحها. تقع الخسارة على رب المال في التمويل الإسلامي.. يستمر ملك المال الممول لملكه في التمويل الإسلامي.. لا بد في التمويل الإسلامي من أن يكون للعمل تأثير في إنماء المال الممول.. يمكن أن يكون التمويل بالنقود أو بالأصول الثابتة أو بالأصول المتداولة.	أوجه الاختلاف
تقييد المستفيد من التمويل بنوع الاستثمار الذي يريده رب المال، ويتم هذا في التمويل الإسلامي إما بتملك الأصول الثابتة أو المتداولة ووضعها كأعيان تحت تصرف الطرف العامل أو اشتراط نوع الاستثمار في العقد، كما يتم التقييد في العقد في التمويل الربوي.. قصد الاسترباح: ففي كل من التمويل الإسلامي والتمويل الربوي تنحصر رغبة صاحب المال في الاسترباح بماله عن طريق الغير.	• حصر القرار الاستثماري بالمستحدث وهو الطرف العامل في التمويل الشرعي والمستفيد من القرض في التمويل الربوي.	أوجه التشابه

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: خاطر سعدية، التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2014-2015، ص 56.

ما يمكن قوله عموماً أن التمويل الإسلامي يتميز عن غيره التجاري باستناده لتعاليم الشريعة وبعده عن المحرمات كما أنه يهتم بتحقيق المنفعة العامة وتنمية المجتمع وتنشيط الاقتصاد حقيقة بخلاف التمويل التجاري الذي يتعامل في المال فقط من خلال سعيه إلى تحقيق الفوائد وعدم اهتمامه بتنشيط حركة الاقتصاد حقيقة.

3- أهداف التمويل الإسلامي: يهدف التمويل الإسلامي إلى تقديم الأموال لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي (سعدية، 2014_2015، صفحة 56):

أ- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامية إلى إيجاد بدائل للتمويل غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة واسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذاً وعطاءً.

ب - تلبية طلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك التقليدية الدين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعوها في بنوك ربوية ومنهم من يودع أمواله في البنوك الربوية لكنه يرفض الفوائد المترتبة عليها، وفي المقابل العديد من الشباب المسلم يرغب في إنشاء مشاريع استثمارية وخلق فرص عمل ولكن عدم توفر موارد مالية مشروعة تحول دون ذلك، لهذا تسعى البنوك الإسلامية لتلبية جميع حاجات هذه الفئة من المعاملات البنكية وفق ما يتماشى والشريعة الإسلامية.

ج - تحقيق التنمية الاقتصادية: يسعى التمويل الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- تحقيق آمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الأرباح.
- جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفه بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية
- تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع استثمارية تنموية في قطاعات إنتاجية مختلفة.
- تحقيق الانتشار الجغرافي والعمل على زيادة المتعاملين مع البنوك الإسلامية.
- القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي.
- تأسيس وبناء اقتصادات إنتاج حقيقية تقود عملية التنمية (عراب و علالي، 2010، صفحة 3)

د - تحقيق التكافل الاجتماعي: يسعى التمويل الإسلامي للنهوض بالمجتمع من خلال الجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت، وذلك لتحقيق التنمية للمجتمعات وذلك من خلال:

- عدم استغلال البشر لبعضهم البعض أو أن ينتهز أحدهم حاجة الآخر ليدخل معه في عملية الربا.

- رعاية متطلبات ومصالح المجتمع من خلال الصدق في المعاملات واجتناب الغش والتدليس.
- جعل الاقتراض لمساعدة المحتاجين دون زيادة على رأس المال بتقديم قروض حسنة وخدمة جمع وتوزيع الزكاة.
- المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية لضمان حياة طيبة كريمة للأمة المسلمة.
- تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد (سعدية، 2014_2015، صفحة 58).
- تصحيح وظيفة النقود في المجتمع كمصدر للدورة الإنتاجية واستمرارية دورة الحياة وليس أن تكون النقود سلعة بحد ذاتها أو كيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع.
- تنمية المال بالاعتماد على العمل وعدم حبسه عن التداول لأنه يؤدي إلى حبس المنفعة عن الناس.
- تحمل المخاطر والمساهمة في وضع حلول للمشاريع المتعثرة لأنه شريك في المشروع.
- توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا ما يساهم في توفير فرص العمل للأفراد أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- هـ- توفير صيغ التمويل القادرة على تعبئة الموارد وتوجيهها للأغراض التنموية.
- و- القدرة على توزيع المتاح من الموارد على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية.
- ز- التوزيع العادل للدخل القومي ومنه ضمان الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم (فرحي، 2010).

ثانياً: عوامل فشل التمويل التقليدي والآثار السلبية الخطيرة له: إن تكرر الأزمات المالية الاقتصادية في العالم يعكس بالضرورة فشل نظام التمويل المتبع، وسنحاول من خلال الآتي الوقوف على أهم الأزمات المالية العالمية التي كانت نتيجة ضعف نظام التمويل لنلخص بعدها أهم عوامل فشله.

1- تطور الأزمات المالية الاقتصادية: لقد شهد العالم أزمات اقتصادية أدت إلى حصول نتائج كارثية لفترات طويلة، ومن أشهرها أزمة الائتمان 1772 التي بدأت في لندن وانتشرت في عموم أوروبا، وذلك نتيجة التوسع الائتماني السريع من قبل العديد من البنوك البريطانية، تلتها أزمة الكساد الكبير 1929 - 1939 التي تعتبر الأزمة الأسوأ خلال القرن العشرين، والتي جاءت نتيجة انهيار سوق الأسهم الأمريكية في عام 1929، واستمر الكساد عشر سنوات تقريباً، وأسفر عن خسارة هائلة في الدخل ومعدلات بطالة قياسية ونقص في الإنتاج، خاصة في الدول الصناعية، وفي عام 1973 كانت أزمة أسعار النفط حين قررت دول أوبك إعلان حظر النفط، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها (قرار إرسال السلاح إلى إسرائيل خلال حرب 1973). وقد أدى هذا إلى حدوث تضخم مرتفع للغاية (ناشئ عن الارتفاع الحاد في

أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي، وفي عام 1997 جاءت الأزمة الآسيوية نتيجة الإفراط في الائتمان، وتراكم الديون في اقتصادات دول تايلاند وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية، ثم يأتي عام 2007 - 2008 محملا بالأزمة الاقتصادية المالية التي تعتبر أشد أزمة اقتصادية منذ ركود عام 1929 والتي أدت إلى ركود كبير أحدث دمارا في الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم (الجوارين، 2014، صفحة 37).

2 - عوامل فشل التمويل التقليدي والآثار السلبية الخطيرة له: المتبع لتاريخ الأزمات الاقتصادية- كما ذكرنا آنفا- يلاحظ أنها أزمات مالية بالدرجة الأولى جاءت نتيجة الآثار السلبية للتمويل التجاري الربوي، هذا الذي أثبت عجزه وفشله في احتواء الأزمات الاقتصادية ومن عوامل فشله ما يلي:

- قيام الوساطة المالية المصرفية التقليدية على أساس آلية الفوائد المسبقة المضمونة، فالبنك يقترض بفائدة من وحدات الفائض ويُقرض بفائدة أعلى منها لوحدة العجز، ومن الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة يحقق البنك فائدة تشكل تكلفة يتحملها المستثمر والمودع. (صالح و غربي، 2009، صفحة 10)

- إن التمويل التقليدي يؤدي إلى تركيز الثروة وتمركز الملكية، فهناك وحدات تكسب دائما، وهي الوحدات التي تُقرض بفائدة، ووحدات تخسر في المحصّلة، وهي الوحدات التي تلتزم بردّ القروض مع الفوائد سواء كانت هذه القروض استهلاكية أم إنتاجية، وسواء ربحت هي من استغلال هذه الأموال أم خسرت (السهاني)

- إن التمويل التقليدي يُسهّم في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهي التكاليف التي يدفعها المستثمر للممول الوسيط وينتقل عبؤها للمستهلكين عبر الأسعار، وبهذا يعتبر التمويل التقليدي مصدر رئيس من مصادر التضخم الذي يُعرف بتضخم دفع التكلفة، ولن تستطيع السلطات النقدية الحدّ من هذا التضخم حتى وإن استخدمت سعر الفائدة كأداة لتحقيق الاستقرار السعري (صالح و غربي، 2009، صفحة 11)

- إن التمويل التقليدي يرحل كل مخاطر النشاط الاقتصادي إلى فئة من المستثمرين (عدم وجود مشاركة في تحمل المخاطر والخسائر)، بعد أن يحتاط لمخاطرة الإقراض بالضمانات الكافية.

- إن التمويل التقليدي يمثل عقبة أمام الاستثمار الحقيقي، فعندما لا يكون الفرق بين الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة كافيا لإقناع المستثمر فإنه لن يستثمر في المشروع، وهذا يعني أن الفائدة أصبحت قيّدا مؤسسيا مسبقا على الاستثمار الحقيقي والطاقة الإنتاجية التي ترتبها. (المفاضلة بين تكلفة التمويل الممثلة في سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار المتوقع الحصول عليه). (السويلم، 2008، صفحة 19)

- إن التمويل التقليدي ينتقل باتجاه الوحدات المليئة التي تستطيع تقديم الضمانات المالية الكافية، ولو على حساب الكفاءة، وهذا يعني أن التمويل التقليدي يسيء تخصيص السيولة.

- إن التمويل التقليدي يميل إلى التمويل قصير الأجل، وهذا يعني أن فرص الاستثمار الحقيقي طويل الأجل لا تنافس التوظيفات والتمويلات التجارية القصيرة.

- إن التمويل التقليدي يفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية، لأنه لا يتضمن آلية لإعادة توجيه الموارد المالية إلى الاستخدامات الأكثر جدوى اقتصادياً واجتماعياً. (صالح و غربي، 2009، صفحة 11)

المحور الثاني: مصادر وأساليب التمويل الإسلامي وكيفية تطبيقها.

يتميز التمويل الإسلامي بتعدد مؤسساته وتنوع صيغه وأساليبه.

أولاً: مؤسسات التمويل الإسلامي: تقول الدراسات المعاصرة إن مما تقاس به درجة التقدم الاقتصادي لأي دولة يعتمد في المقام الأول على درجة تقدم صناعتي المصارف والتأمين وتطورهما، فثمة ارتباط وثيق وعلاقة قوية بين الصناعتين، وازدهارهما ينعكس على توازن ميزان المدفوعات الخاص بكل دولة، باعتبارهما من الخدمات غير المنظورة التي لها أثر إيجابي ملموس على اقتصاد الدولة ومركزها المالي. (بن حميد، صفحة 45) وتعتبر المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية الإسلامية نظام تمويل بديلاً، يختلف جذرياً عن نظام التمويل التقليدي - البنوك وشركات التأمين والأسواق المالية التقليدية- الذي فشل -من خلال طول تجربته- في حل إشكالية تمويل المؤسسات والحد من الأزمات الاقتصادية ذلك لما ترتكز عليه هذه المؤسسات من مبادئ، وما تقدمه من منتوجات مالية متعددة ومتنوعة.

1 - البنوك (المصارف) الإسلامية: تعتبر البنوك الإسلامية أهم وأشهر مؤسسات التمويل في نظام التمويل الإسلامي ذلك لأنها بنوك نمووية حقيقية توظيفية تعتمد على المشاركة الفعلية في توجيه النشاط الممول والرقابة لا على عمليات نقدية تحصل منها على عائد محدد.

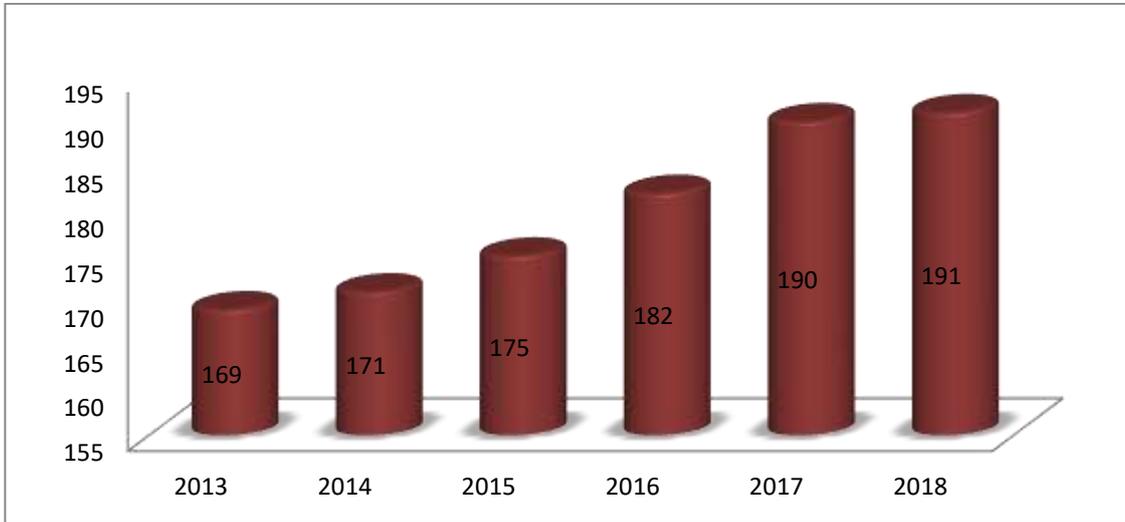
أ - تعريف البنوك الإسلامية: تعرف البنوك الإسلامية على أنها "البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (خلف، 2006، صفحة 9) أو هي "أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تصنع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار، ومعاونتهم في تنمية أموالهم، مما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلاً على الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية (مسدور، 2007، صفحة 8).

ب - مصادر الأموال في البنوك الإسلامية: تتوفر البنوك الإسلامية على مصادر مالية متنوعة تساعد على القيام بمختلف نشاطاتها، من أهمها:

مصادر داخلية: وتشمل حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة)، والمخصصات وبعض المصادر الأخرى منها التمويل من المساهمين على ذمة زيادة رأس المال، والقروض الحسنة من المساهمين.

مصادر خارجية: وتشتمل المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية على الودائع المختلفة منها الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، الودائع الادخارية (حسابات التوفير)، وودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار)، دفاتر الادخار الإسلامية، صكوك الاستثمار، القروض الحسنة من المؤسسات المالية الإسلامية (الوادي و سمحان، 2008، صفحة 37)، والشكل الموالي يوضح تطور عدد المصارف الإسلامية في 21 دولة خلال الفترة 2018/2013.

الشكل 1: تطور عدد المصارف الإسلامية في 21 دولة خلال الفترة 2018/2013.



المصدر: أحمد شوقي سليمان، تطور عدد المصارف الإسلامية خلال 2018/2013، مقال منشور في مجلة المصرفية الإسلامية (دراسات في المحاسبة والإدارة).

الملاحظ أن عدد المصارف الإسلامية في 21 دولة بلغ 191 مصرفاً عام 2018 بمعدل نمو 1% مقارنة بعدد 190 مصرف إسلامي عام 2017 وبمعدل نمو 4% مقارنة بعدد 182 مصرف عام 2016 بمعدل نمو 4% مقارنة بعدد 175 مصرف إسلامي عام 2015، وقد بلغ عدد المصارف 171 مصرفاً عام 2014 بمعدل نمو 1% مقارنة بعدد 169 مصرف عام 2013، وهذا ما يعكس النمو المتزايد والسريع للمصارف الإسلامية.

2 - شركات التأمين التكافلي: التأمين هو أحد الوسائل الحديثة الكبرى المهمة الداخلة في منظومة التنظيم الاقتصادي والمالي، فله دوره المتعاظم في التطور الصناعي، والزراعي، والتجاري، وسائر الأنشطة الاقتصادية بل لقد أصبحت صناعة التأمين تضاهي إن لم تفق العمل المصرفي، وتعتبر شركات التأمين الإسلامي مصدراً مهماً من مصادر التمويل، وذلك من خلال الدور المهم الذي تلعبه في توفير خدمات تتوافق مع أحكام الشريعة.

أ - تعريف شركات التأمين التكافلي: تعرف شركة التأمين الاسلامي على أنها " اشتراك مجموعة من الناس بمبالغ بغير قصد الربح على جهة التبرع تخصص لتعويض من يصيبهم الضرر منهم ، وإذا عجزت الأقساط عن التعويض دفع الأعضاء أقساطاً إضافية لتغطية العجز ، وإن زادت فللأعضاء حق استرداد الزيادة، وهو تأمين تعاوني لأن غايته التعاون في دفع الأخطار وليس الربح والكسب المادي (النشبي، 2006، صفحة 4)

كما يسمى "بالتأمين التبادلي لأن الأعضاء المشتركين مؤمنون ومؤمن لهم في آن واحد، فليس بينهم وسيط، أو مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمهم" (بن حميد، صفحة 50).

ب - أسس التأمين التكافلي: للتأمين التكافلي قواعد وأسس يحرص ممارسوه والمشاركون به على تطبيقها وهي: (بدار، 2010، صفحة 3).

الضمان المشترك/المتبادل: ويقصد به دفع قيمة الخسارة من الصندوق المشترك الذي كان قد تم تأسيسه من اشتراكات أو تبرعات حملة وثائق التكافل بحيث تتوزع المسؤولية على حملة وثائق التكافل ويشترك الجميع في دفع الخسائر وهكذا يكون حملة الوثائق هم الضامنون والمؤمن لهم في نفس الوقت ، ويكون المؤمن (شركة التأمين) مسؤولاً عن ادارة عمليات التأمين لمصلحة كافة المشاركين .ملكية صندوق التكافل: تعود ملكية صندوق التكافل إلى حملة وثائق التكافل أنفسهم ، وهم بهذه الصفة يستحقون عوائده دون غيرهم، وكذلك فان الأموال المتبقية في هذا الصندوق في نهاية المدة (الفائض التأميني) تعود لهم وتوزع عليهم.إزالة الجهالة أو الغرر: مصدر الأموال الموجودة في صندوق التكافل هو تبرعات/ اشتراكات قام بدفعها حملة وثائق التكافل عن طيب خاطر بغرض مساعدة بعضهم، الذين قد يتعرضون لخسارة مالية نتيجة ممارسة أعمالهم المتنوعة.إدارة صندوق التكافل : المؤمن (شركة التأمين التكافلي) هو المسؤول عن إدارة أموال الصندوق المشار اليه أعلاه بموجب النظام الذي تم اختياره سواء كان نظام الوكالة بأجر معلوم أو المضاربة الشرعية أو النظام المختلط الذي سيأتي ذكرها لاحقاً (القره داغي، 2010، صفحة 12).

الاستثمار: يشترط في الاستثمارات التي تنبثق عن أعمال الصندوق أن تكون منسجمة مع أحكام الشريعة الاسلامية وأن تبتعد بشكل خاص عن الربا أو المحرمات، وكذلك فإن رأس مال المؤمن - شركة التأمين- يجب أن يستثمر بطرق شرعية بعيداً عن الربا أو التجارة المحرمة.

الرقابة الشرعية: يجب على كل مؤمن - شركة تأمين تكافلي- أن يحرص على وجود هيئة رقابة شرعية مهمتها مراقبة أعمال الشركة للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء ولا يجوز لأحد أن يتدخل في فتاوى وقرارات هذه الهيئة وعلى المؤمن التقيد بهذه الفتاوى والقرارات.

مما سبق ذكره يمكن تلخيص الفرق بين التأمين التكافلي الاسلامي ونظيره التجاري في النقاط

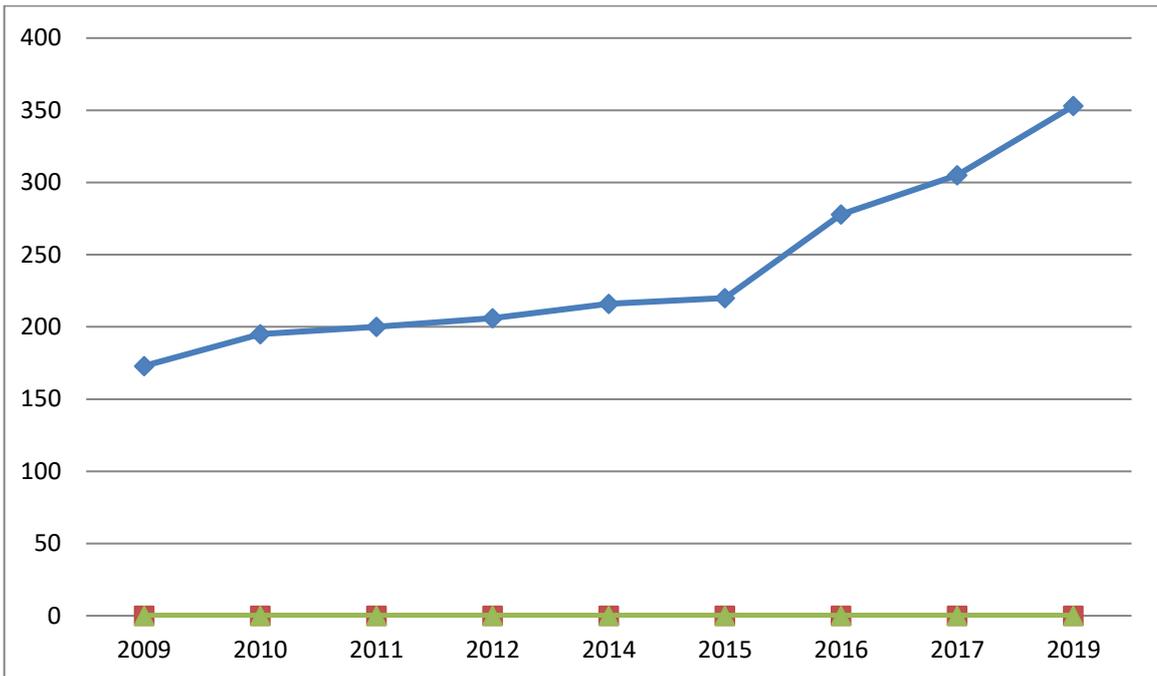
التالية:

الجدول 2: أوجه المقارنة بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري.

أوجه المقارنة	التأمين التجاري	التأمين التكافلي
من حيث الشكل	يكون للعميل صفة واحدة وهي المؤمن عليه (أحدهما المستأمن (العميل) والثاني المؤمن (شركة التأمين)، وتكون أقساط التأمين التي يلتزم بدفعها المستأمن ملكا للشركة).	يكون للعميل صفتان أحدهما مؤمن عليه والأخرى مؤمن لغيره ودور الشركة هو الإدارة لصالح المشتركين (كل مستأمن له صفتان في وقت واحد، وهما صفة المؤمن لغيره والمؤمن لنفسه، ويكون دور شركة التأمين هو إدارة العملية التأمينية).
من حيث الغاية والهدف	الربحية للمساهمين والأمان لحملة الوثائق (تحقيق أكبر قدر من الربح للمساهمين، وتحقيق الأمان والحماية للمستأمنين).	تحقيق الأمان والحماية للمشاركين (هو تحقيق الأمان والحماية من خلال التعاون بين المشاركين لمواجهة المخاطر التي تقع لأي منهم).
توزيع الفائض	لا توجد	يتم توزيع الفائض على المشتركين بحد أدنى 40% من نسبة الفائض. لا يوجد
استثمار الأموال	لا يشترط توافق قنوات الاستثمار مع الشريعة الإسلامية	يجب توافق قنوات الاستثمار مع الشريعة الإسلامية.
إعادة التأمين	لدى جميع شركات إعادة التأمين	يفضل التعاقد مع شركات إعادة تأمين تكافلية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: الشاذلي جمعة، الفروق الأساسية بين نشاطي التأمين التكافلي والتأمين التجاري، مقال بجريدة المال الالكترونية، 12 أكتوبر 2019. تاريخ الزيارة: 2021/1/1.

و الشكل الموالي يوضح نمو عدد شركات التأمين التكافلي الناشطة في العالم خلال 2019/2009. الشكل 2: نمو عدد شركات التأمين التكافلي الناشطة في العالم خلال 2019/2009.



المصدر: دليل شركات التأمين الاسلامي، المنشرات الصحفية، متاح على الموقع: <http://www.takaful.com>

.www.takaful

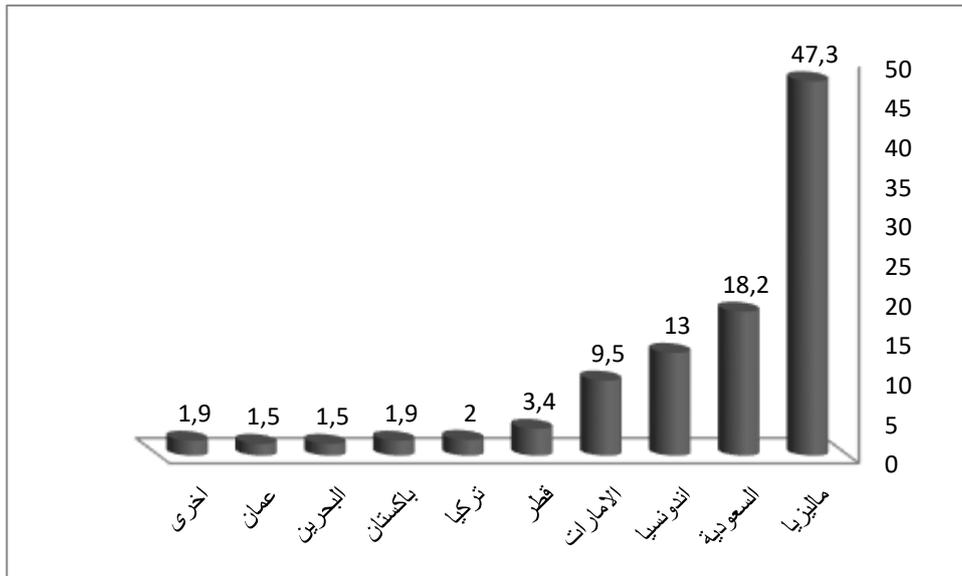
الملاحظ التطور المستمر في نمو عدد شركات التأمين التكافلي في العالم، فمن 173 شركة عام 2009 إلى أكثر من 200 شركة عام 2015، ليصل عددها إلى 353 شركة في عام 2019، ويبقى العدد في تزايد مستمر، الجدير بالذكر أن منطقة الخليج العربي تستحوذ على ما يقارب 43% من إجمالي مساهمات التأمين التكافلي عالميا والتي بلغ حجمها سنة 2018 ما يقارب 70.11 مليار دولار، وتأتي منطقة شرق آسيا في المركز الثاني بحصة 42% أي 36.11 مليار دولار ثم دول جنوب شرق آسيا بـ 02.3 مليار دولار بنسبة 2.11% وقارة أفريقيا بحصة 03.2% بـ 55.0 مليار دولار.

3 - الأسواق المالية الإسلامية: تعتبر الأسواق المالية الإسلامية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي المعاصر في عدد من البلدان الإسلامية المعاصرة، وهذا ساعد على طرح أوراق مالية خاصة بها لتغطية احتياجات التمويل طويل الأجل من جهة، وتحقيق هدف التكامل المالي بين الدول الإسلامية من جهة أخرى، وكل ذلك من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في هذه المجتمعات (لعمارة و رابيس، 2006، صفحة 2).

أ- تعريف الأسواق المالية: هي "سوق متفقة ومراعية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمبادئ وبنوعية المتعاملين في السوق والأدوات المالية المتداولة فيه وأساليب التعامل في إطاره" (الموسوي، 2011، صفحة 125)

ب- أسس الأسواق المالية الإسلامية: تلتزم الأسواق المالية الإسلامية بمجموعة من الأسس يمكن تلخيصها في:

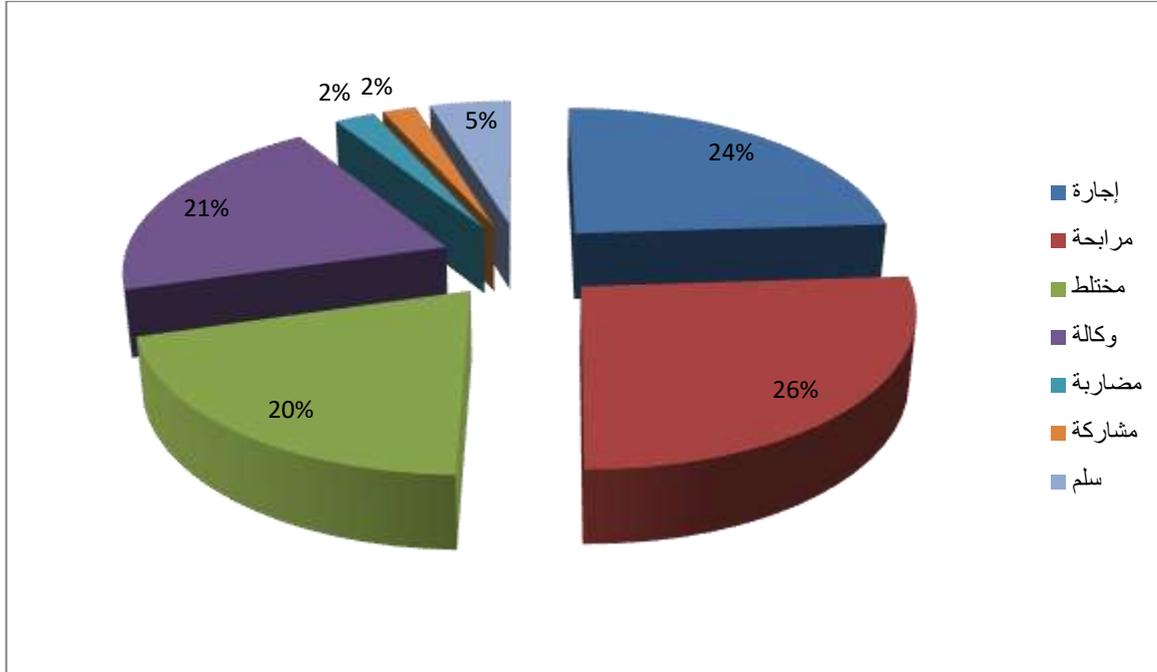
- الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية (تحريم الاحتكار، التدليس، المقامرة، الربا...).
 - الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي (عكس مانجده من مضاربات في الأسواق المالية التقليدية).
 - تجنب مختلف المعاملات الربوية ، باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للآزمات الاقتصادية.
 - تجنب البيوع غير المشروعة التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل: بيع الغرر، بيع العينة، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة، بيعالنجش، بيع الحاضر للباد... الخ (بودي و صادق، 2010، صفحة 7).
 - توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة والتي تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
 - يجب أن تكون المعاملات صادقة وشفافة وتقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات والظروف المختلفة للسوق المالي.
 - الوفاء بالعهود والعقود وتداول الأوراق المالية الإسلامية التي تسمح بها الأسواق المالية الإسلامية.
 - حرية التعاقد ووجوب الرضا بين طرفي التعاقد وتجنب الضرر الذي قد يصيب أطرافا أخرى غير طرفي التعاقد (بودي و صادق، 2010، صفحة 8)
- ويوضح الشكل الموالي حجم الصكوك المتداولة بنهاية عام 2018 حسب الدول الاكثر إصدارا لها.
- الشكل 3: حجم الصكوك المتداولة بنهاية عام 2018 حسب الدول الاكثر إصدارا لها.



المصدر:

الملاحظ أن ماليزيا حافظت على موقعها كأكبر دولة من حيث حجم الصكوك المتداولة بنهاية عام 2018 بنسبة 47%، كما يستحوذ على نسبة أكثر من 93% من حصة الصكوك المتداولة عالميا ستة دول

وهم ماليزيا 47% ، والسعودية 18,2% ، واندونيسيا 13% ، والإمارات 9,5% ، وقطر 3,4% ، وتركيا 2%. وفي الشكل الموالي مجموع حجم هياكل إصدارات عقود الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعام 2018. الشكل 4: حجم هياكل إصدارات عقود الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعام 2018.



المصدر: أحمد شوقي، الصكوك الذراع الثاني لصناعة المالية الإسلامية.. مؤشرات ومعدلات النمو، بتاريخ 29 سبتمبر، 2019 على الموقع : <https://www.businesselitenews.com> تاريخ الزيارة: 2022/1/1.

من بين عقود الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الأكثر استخداماً صكوك المرابحة والتي تم استخدامها بنسبة 26% بينما صكوك المضاربة تم استخدامها من خلال عدد من الشركات والكيانات المرتبطة بالحكومات من خلال خمس دول متمثلة في ماليزيا، واندونيسيا، والإمارات، وايرلندا، وتركيا وذلك بنسبة 24%. وبالنسبة لعقود المشاركة فقد تم استخدامها من خلال دولة ماليزيا فقط كان ذلك بنسبة 2% ، أما صكوك السلم تم استخدامها من خلال إصدار سيادي وحيد لتسهيل إدارة السيولة قصيرة الأجل بالمؤسسات المالية الإسلامية.

ثانياً: صيغ التمويل الاسلامي: تقوم مؤسسات التمويل الاسلامي وفي مقدمتها المصارف الاسلامية بتقديم صيغ متنوعة وأساليب متعددة للتمويل يمكن حصرها إجمالاً في خمس أساليب هي:

1 أسلوب التمويل التشاركي: ويحتوي هذا النوع من أساليب التمويل على كل من المشاركة والمضاربة وهي أساليب قائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة حسب الاتفاق بين أطراف العملية الاستثمارية.

أ - المشاركة: هي تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق (الوادي و سمحان، 2000، صفحة 165)، وتتنوع المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير.

ب - المضاربة: تعتبر المضاربة صيغة يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: رأس المال والعمل، والتنظيم في عملية استثمارية تضمن تحقيق مصلحة متوازنة لأصحاب رأس المال وللعمال المضاربين (ونوغي، 2003، صفحة 9). وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية، مضاربة مركبة.

من خلال تعريف المضاربة والمشاركة وبالرجوع إلى خصائص التمويل الإسلامي يلاحظ أن آلية المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية من حيث المبدأ، تختلف عن آلية سعر الفائدة في المصارف التقليدية، ذلك من خلال القدرة على توزيع الموارد النقدية، تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة التمويل الإسلامي، من حيث اعتماده على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة واستخدام الموارد النقدية الاستخدام الأمثل، كما يعمل هذا الأسلوب من التمويل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أصحاب الأموال والمستثمرين، دون تمييز أصحاب رؤوس الأموال على حساب فئة العاملين والمستثمرين، كما هو الحال في ظل أسلوب التمويل الربوي، بتشجيع تعبئة المدخرات (الادخار) التي تعيد توظيفها فيما بعد في الأنشطة الاستثمارية المختلفة (الاستثمار)، كما تسهم في توفير عرض من السلع والخدمات المنتجة عن طريقها وهو ما يؤدي إلى الحد من حالات التضخم (ارتفاع الأسعار).

2 أسلوب التمويل القائم على المديونية: ويشمل بيع المرابحة، بيع السلم، الاستصناع والتأجير.

أ - بيع المرابحة: هي شراء وإعادة بيع عقد يشترى فيه أحد البنوك أصلاً ملموساً بناءً على طلب عملية من مورد ومع تحديد سعر إعادة البيع على أساس التكلفة مضافاً إليها الربح الإجمالي. أو "هي أحد صور بيوع الأمانة المعرفة في الشريعة الإسلامية وتتم بالاتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ بالاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراه البائع أي أنه بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة الربح" (حسن، عداوي، عبد الرحمن، و الدوري، صفحة 200)

ب - بيع السلم: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل، السلم عقد موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس وصورته أن يتعاقد الطرفان على شراء شيء ويدفع المشتري الثمن على أن يسلمه البائع بعد أجل معين (عطية، 1990، صفحة 155). يمكن لهذه الصيغة أن تستخدم في البنوك الإسلامية لتمويل التجارة، فيكون البنك رب السلم، ويكون المسلم إليه هو التاجر، والبضاعة المراد تمويل شراءها المسلم فيه، فيحصل التاجر على المال من البنك عاجلاً مقابل تسليمه للبضاعة آجلاً حيث يمكن للتاجر أن يستعمل أموال السلم في شراء المواد الأولية للسلعة الموصوفة، أو المزارع التي تبيعه ما سوف يتاجر به أو دفع ثمن بضاعة للمصانع.

ج - الاستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، بمواد من عند الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسباً للاتفاق الموجود في العقد.

د - التأجير: يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محدّدة مقابل إيجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك (صالح و غربي، 2009، صفحة 7) من خلال هذه الأساليب يمكن تطوير النشاط الاستثماري خاصة منه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تنشيط حركة التصدير والاستيراد، كما يمكن استخدامها مع الشركات والمنشآت التي تحتاج إلى تمويل رأس المال العامل (مواد خام، مصروفات تشغيلية) سواء قامت بإنتاج المنتج النهائي (الاستخدام النهائي)، أو منتجات وسيطة تستخدم كمكونات لمنتجات أخرى، كذلك فهي إحدى الأساليب التي يستخدمها المصرف الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارته، كما يستخدمه في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته، وقد تبين في الواقع العملي أن العديد من المصارف الإسلامية تطبق هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية والإنشائية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الانتهاء منها (قدي و بوزيد، 2009، صفحة 7).

3 أسلوب التمويل الزراعي: ويشمل هذا النوع من التمويل المزارعة والمغارسة والمساقاة.

أ- المزارعة: تساهم صيغة التمويل بالمزارعة في تأمين الوسائل اللازمة للاستثمار الزراعي ويقصد بها "تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما، فالمالك يقدم الأرض والبذور ويقوم الثاني بالعمل والإنتاج على أن يتفق على نسبة لكل واحد منهما" (سفر، 2005، صفحة 179).

ب- المغارسة: تؤدي صيغة التمويل بالمغارسة إلى تنمية الثروة النباتية من خلال إتاحة فرصة إنشاء مشروعات زراعية من خلال تقديم الأرض والأشجار للعامل الزراعي الذي يقوم بدوره بغرسها وتنميتها ويقصد بالمغارسة "تقديم الأرض المحدّدة لمالك معيّن إلى طرف ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معيّنة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما" (صالح و غربي، 2009، صفحة 7).

ج - المساقاة: تقوم صيغة المساقاة على الاتفاق بين طرفين حيث يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر في الاتفاق، وهي من عقود المشاركات في القطاع الزراعي ويقصد بها "تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها) الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها. (صالح و غربي، 2009، صفحة 7)

الملاحظ أن أسلوب التمويل الزراعي يسمح بالاستثمار في مشروعات حقيقية إنتاجية (المزارعة، المغارسة، المساقاة)، وفيها يتم منح التمويل الإسلامي بعد التأكد من الجدوى الاستثمارية للمشروع بحيث

يتم منح التمويل للمشروعات ذات الجدوى الأعلى التي تحقق ارتفاعا في الإنتاج والأرباح، ولا شك أن تلك المشروعات تكون هي الأكثر إضافة إلى التنمية الاقتصادية.

4 أسلوب التمويل التكافلي والتضامني: ويشمل التمويل الزكوي والوقفي.

أ - التمويل الزكوي: تلعب الزكاة الدور الكبير في إنعاش النشاط الاقتصادي والاجتماعي إذا ما طبقت وفق ما شرعت له، ويقصد بالزكاة إخراج مال معلوم من مال معلوم في زمن معلوم إلى جهة معلومة وهي "واجبة على كل مسلم كان مالكا النصاب من الأموال التي تجب فيها الزكاة وهي النقود والذهب والفضة والعقار والجواهر متى تجاوزت القدر المعقول، وعروض التجارة والهائم من الإبل والبقر والغنم والزروع والثمار والمعادن" (الطريقي، 2009، صفحة 42).

ب- التمويل الوقفي: يقصد بالوقف "إخراج الشيء من تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقوف عليهم، ويسمى عند البعض بالحبس" (قحف، السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الطبعة الأولى، 1997، صفحة 419)، وهو يلعب دورا هاما في استثمار الأموال من أجل توليد دخل نقدي مرتفع بقدر الإمكان هذا ما يسمح لمؤسسة الأوقاف في تقديم خدماتها للمجتمع، كما يقوم بتحويل جزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي يقلل من دور الدولة المالي في تغطية مختلف النشاطات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل، وتشجيع دور العلم وأماكن العبادة وغيرها (خلف، البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، 2006، صفحة 96).

ويظهر من خلال هاذين الأسلوبين وأساليب تكافلية تضامنية أخرى (كالصدقات..) أهمية التمويل الإسلامي في التشغيل والحد من البطالة وذلك من خلال التمويل لأصحاب المهن من ذوي المهارات والحرف-والذين هم في الغالب من فئة الفقراء- يمكن تحويلهم إلى أصحاب مشروعات، وهذا يزيد من الإنتاج والدخل وبشكل عادل ويمكن توجيه التمويل نحو الإنتاج للفقراء من خلال تخصيص نسبة محددة من التمويل لهم، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم.

المحور الثالث: تجارب بعض الدول الرائدة في مجال التمويل الاسلامي وآليات استفادة

الجزائر منها.

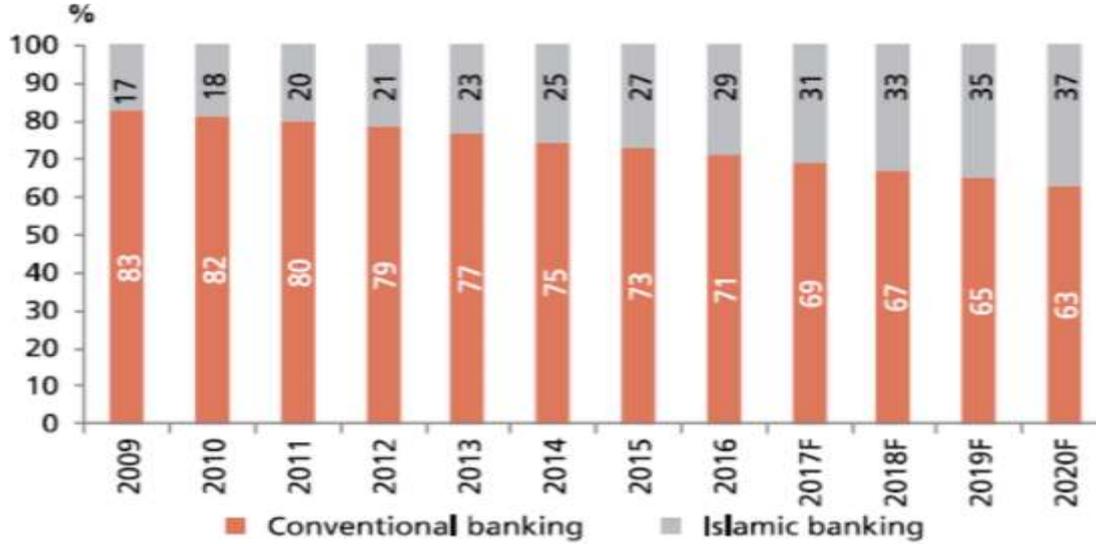
تتوزع أصول الصناعة المالية الإسلامية على أكثر من 80 دولة من جميع قارات العالم، وماليزيا وبريطانيا من الدول التي خاضت تجربة يمكن وصفها بالرائدة في مجال التمويل الاسلامي إذ تعد ماليزيا أكثر الدول نشاطا في خلق وتعزيز سوق حيوية للصيرفة الاسلامية وكذا للصكوك الإسلامية، كما تهيمن على سوق إصدارات الصكوك بحوالي ثلثي إصدارات العالم وبريطانيا هي الاخرى من الدول غير الاسلامية التي أبدت اهتمامها بهذا المجال.

أولا: تجربة ماليزيا: رغم أن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا في وقت مبكر.

1 نشأة الصيرفة الاسلامية في ماليزيا: تعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي بدأت مشروع المالية الاسلامية وبالتحديد في عام 1983(صوالحي، 2019)ساعدها في ذلك الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي ومختلف الأطراف الفاعلة كمنظمو أسواق رأس المال بالبلاد، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً في مختلف مجالاته المالية والسياسية والقانونية، حيث أنها تعتبر أول دولة اعترفت بحكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، وعدلت قوانينها وسياستها بما يتماشى ومتطلبات التمويل الإسلامي وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره، حيث تشهد المنظومة الحالية ازدهاراً وقد بلغ إجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ما يقارب 2 تريليون دولار أمريكي (عبد العزيز، 2019).

و الشكل التالي يوضح تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية(%) خلال الفترة 2009 إلى 2019.

الشكل 5: يوضح تطور الأصول في البنوك الإسلامية الماليزية(%)



Source : rapports annuels, BNM, DBS Bank.

المصدر: نقلا عن بنية حيزية، بنية محمد، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الاسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية - التجربة الماليزية أنموذجا.

من خلال (الشكل 5) يتضح جليا تطور التمويل الاسلامي تطورا مستمرا خلال سنوات 2009 إلى 2019 في البنوك الاسلامية الماليزية، حيث وصلت نسبة التمويل الاسلامي من التمويل الإجمالي حوالي 37% عام 2020 وقد كانت تستهدف زيادة بنسبة 40% بحلول 2020 فحسب رئيس رابطة البنوك الإسلامية هناك، تتجه ماليزيا لتحويل نصف أصولها المصرفية إلى بنوك إسلامية بحلول العام 2030 في ظل تزايد نمو الأخيرة التي تقدم قروض نظير فائدة صفرية.

2 - صيغ النظام المصرفي الماليزي: يعتمد التمويل الاسلامي في ماليزيا على استخدام صيغ مختلفة في المعاملات مثل المرابحة، الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، الوكالة، الكفالة وغيرها، إذ أن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقدم اليوم أكثر من 50 منتجا وخدمة، أشهرها المرابحة، تمويل رأس المال

العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول كبطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي والإجارة الثابتة التمويل والمشاركة والمشاركة المتناقصة التمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة وغيرها من المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثا، و الجدول التالي يوضح صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية وفق كل صيغة لسنة 2016.

الجدول 3: صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية وفق كل صيغة لسنة 2016 (الوحدة: مليون رانجيت ماليزي).

صيغ الاستثمار	حجم التمويل وفق كل صيغة (مليون رينجت ماليزي)	نسبته من إجمالي التمويل المصرفي الاسلامي
البيع الأجل	69321.4	15.78%
الإجارة	945.6	2.25%
الاجارة ثم البيع	70054.4	16.04%
المرابحة	162368.4	37.8%
المشاركة	40423.6	9.25%
المضاربة	71.4	0.01%
الاستصناع	2060.9	0.47%
صيغ أخرى	82563.0	18.90%
المجموع	436708.4	100%

المصدر: تقرير بنك " نيجارا" الماليزي، متاح على الانترنت على الموقع: <https://www.bnm.gov.my> تاريخ الزيارة: 2021/5/1.

من خلال (الجدول 3) يتبين أن صيغة المربحة تأخذ حصة الأسد من مجموع صيغ الاستثمار وذلك بنسبة حوالي 40% تليها صيغة الاجارة ثم البيع بنسبة 16.04% والبيع الأجل بنسبة 15.78% فيما سجلت صيغتي المضاربة والاستصناع نسب متدنية من إجمالي التمويل الاسلامي الممنوح تصل إلى 0.01%.

3 - أثر التمويل المصرفي الاسلامي على الناتج المحلي الماليزي.

إن الهدف من التمويل مهما كان نوعه هو المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، وبتتبع تطور الناتج المحلي الماليزي ومكونات الناتج المحلي من الإيرادات المحققة من مختلف القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الماليزي يلاحظ أن للتمويل الاسلامي دور في تحقيق هذا حيث كلما زاد التمويل المصرفي الاسلامي ب 1% زاد الناتج المحلي الاجمالي الماليزي ب 0.56% (من خلال دراسات قياسية معتمدة (شريط، 2018، صفحة 127)) ويكفي أن ماليزيا لها من الخصائص الاقتصادية ما يجعلنا نحكم على نجاح التمويل الاسلامي بها وتأثيره إيجابا على الناتج المحلي، ومن هذه الخصائص: القدرة على مواجهة المخاطر المالية، تنوع المنتجات المصرفية، كل هذا يعتبر مؤشرا من مؤشرات نجاح الصناعة المالية الإسلامية في هذا البلد، والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2000 2017.

الشكل 6: تطور الناتج المحلي الماليزي خلال الفترة 2000- 2017.



المصدر: كمال شريط، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الاجمالي الماليزي للفترة 2000 - 2016- دراسة تحليلية قياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، عدد 1 جوان 2018، سكيكدة، الجزائر، ص 127.

من الشكل رقم 6 يتبين تطور الناتج المحلي الماليزي سنويا من سنة 2000 إلى 2008 (انخفاض محسوس تأثرا بالأزمة المالية العالمية) ليرتفع بعدها في الثلاثي الثاني لسنة 2009 ليتزايد بقوة خلال الفترة 2009-2017.

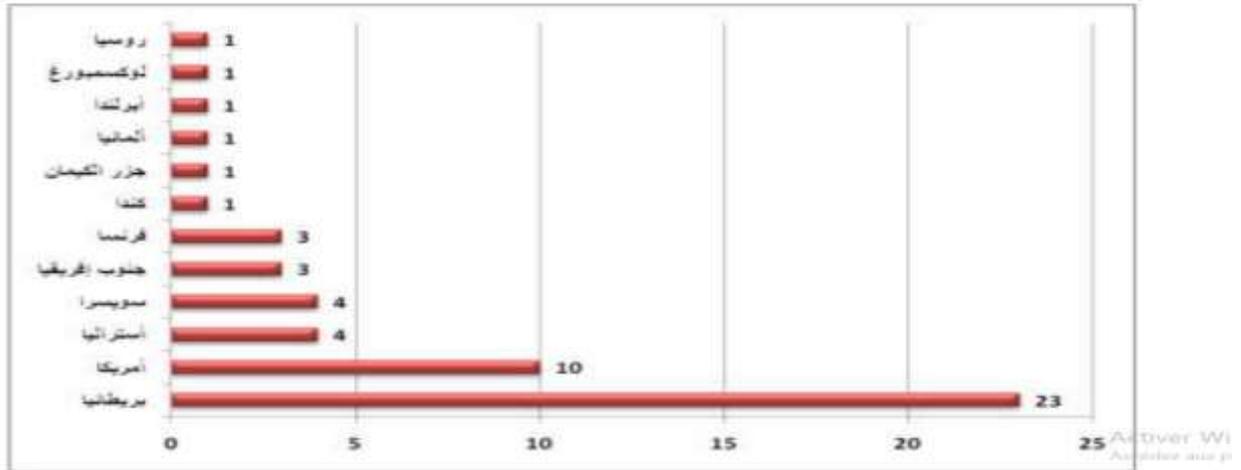
ثانيا: تجربة بريطانيا: المملكة المتحدة من الدول الغربية التي برزت في مجال التمويل والصيرفة الإسلامية وحكومتها تسعى لأن تكون مركزا عالميا للتمويل الإسلامي خارج البلاد العربية والإسلامية.

1 - نشأة التمويل الإسلامي في بريطانيا: تعود تجربة التمويل الإسلامي في السوق المالية البريطانية إلى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي وذلك بالسماح لعدة شركات استثمار إسلامية بالعمل من خلال مكاتب أو نوافذ في مدينة لندن ومع حلول عام 1997 عرف السوق البريطاني تطورا من نوع آخر تمثل في قيام المصرف المتحد الاهلي الكويتي (UAB) بإنشاء وحدة تابعة له عرفت بالمنزل (Manzil) لتقديم تمويلات للجالية المسلمة لشراء المنازل من خلال برنامجي المرابحة والإجارة، ثم تبعه في ذلك مصرف (HSBC) عام 2003، ثم السماح عام 2004 بإنشاء أول مصرف تجزئة إسلامي (3, p. 2010)، وكذا بنك لندن والشرق الأوسط، وبنك غيت هاوس وبيت التمويل الأوروبي، وشركة السلام للتأمين الحلال. (بالوافي و شاشين، 2011، صفحة 14)

2 - تطور المؤسسات والنوافذ التمويلية الإسلامية في بريطانيا: يبلغ عدد المؤسسات التمويلية الإسلامية المصرح لها بتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ستة مؤسسات (خمسة مصارف وشركة تكافل واحدة)، أما المؤسسات التقليدية التي تقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة فيقدر عددها بسبعة عشر مؤسسة، حيث يبلغ حجم صافي الأصول 728 مليون دولار. وتعتبر المملكة المتحدة أول دولة غربية تصدر صكوكا ذات سيادة، وفي عام 2014 باعت الحكومة البريطانية 200 مليون جنيه إسترليني من الصكوك المستحقة في 2019 للمستثمرين المقيمين في المملكة المتحدة وفي المراكز العالمية الرئيسية للتمويل الإسلامي، ومن جهة أخرى فإن الجامعات البريطانية والمعاهد المتخصصة ومدارس تعليم اللغة تجتذب اعدادا هائلة من الدارسين المسلمين وخاصة من الدول الآسيوية ودول

الخليج، وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول غير العربية والاسلامية في هذا المجال (القريشي، 2012)، والشكل المقابل يوضح عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الاسلامية في بريطانيا مقارنة ببعض الدول الغربية.

الشكل 7: يوضح عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الاسلامية في بريطانيا مقارنة ببعض الدول الغربية.



المصدر: IFSL, Islamic Finance, 2010, p.3 Raza, M.F., "The European Opportunity", p. 44.

City & UK, Islamic Finance, May 2011, p.5. نقلا عن أحمد مهدي بالوافي، ص 19.

من الملاحظ أن بريطانيا تتصدر الدول غير الاسلامية والعربية في عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية الاسلامية ويرجع ذلك للاهتمام بهذا النوع من التمويل في مجالها المالي، إذ بلغ عدد المؤسسات كما سبق ذكره أكثر من 23 مؤسسة اسلامية ووفق تقرير نشره مركز الإعلام والتواصل الإقليمي التابع للحكومة البريطانية في وقت سابق، فإن أكثر من عشرين بنكا في بريطانيا تقدم خدمات مالية إسلامية، كما أن خمسة بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة، في وقت يبلغ فيه حجم صافي الأصول الإسلامية في بريطانيا 728 مليون دولار.

يمكن القول عموما أن ماليزيا وبريطانيا على سبيل المثال من الدول التي حققت نجاحا واضحا في مجال التمويل الاسلامي باعتماد صيغ التمويل الاسلامي والاهتمام بها، كما عززت مكانتهما المالية العالمية وذلك باهتمامها بالمبادئ التنظيمية والرقابية من جهة وبالخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من جهة أخرى.

ثالثا: استفادة الجزائر من هذه التجارب.

الجزائر من الدول السبّاقة في مجال التمويل الاسلامي عامة والصيرفة الاسلامية خاصة يظهر ذلك من خلال استحداثها لصندوق الزكاة عام 2002، وكذا جملة القوانين المنظمة للأوقاف.... كما اعتمدت أول بنك إسلامي عام 1991، وهو بنك البركة الجزائري برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي، ثم تلاه عام 2008 مصرف السلام الجزائري، وقبل عامين أقبلت بعض البنوك التقليدية على فتح

نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، ذلك لأن الجزائر على غرار الدول الإسلامية الأخرى في ظل أزمة اقتصادية حادة جراء تراجع إيراداتها النفطية لجأت إلى هذا النوع من التمويل وذلك من خلال فتح السلطات النقدية مطلع هذا العام نافذة تداول المنتجات الإسلامية أمام البنوك المحلية بعد صدور القواعد المنظمة لهذا التمويل في الجريدة الرسمية حيث رخص بنك الجزائر المركزي في مارس 2020 بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية بالتسويق لثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة، باعتبارها إحدى أدوات مواجهة تداعيات الصدمة النفطية، ويتعلق الأمر بالمرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والاستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار، وقال في مذكرة نشرها على موقعه الإلكتروني " إن التمويل الإسلامي سيعطي للبنوك الحكومية المسيطرة على 87 في المائة من السوق المصرفية تكييف عروضها في هذا المجال لامتناع الأموال الموجودة في السوق الموازية"، التي تشكل أكثر من 90 في المائة من إجمالي إيراداتها منذ الأزمة، التي ضربت أسواق الخام في منتصف 2014.

و الواقع أن نسبة السوق التمويلية الإسلامية في الجزائر تبقى محتشمة إذا ما قورنت بمقومات وكفاءات البلد لأجل تطبيق وتفعيل هذا النوع من التمويل.

الخاتمة:

عرفنا من خلال هذا البحث أن التمويل من المسائل المهمة والحساسة التي يعالجها النظام المالي الإسلامي وذلك من خلال طرحه لأساليب متعددة وصيغ متنوعة تميزه عن نظيره في الاقتصاد التقليدي، فهو يتميز بإلغاء التعاملات الربوية وبتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون، وتفعيل الاقتصاد الحقيقي، ويعتبر بديلا من أهم البدائل للحد من أزمات التمويل، وقد بينا كفاءته المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد الأساليب بصورة تساهم في تغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات، بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها، فهو بذلك يحقق الأمن والاستقرار لمختلف القطاعات الاقتصادية، وقد خلصنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردتها في التالي:

أ النتائج:

- يعتبر التمويل عصب الاقتصاد ومحركه الرئيس لأنه يعمل على استثمار الأموال وتنميتها وتسهيل تداولها.
- يختلف التمويل في النظام الاقتصادي الإسلامي عنه في النظام الاقتصادي الوضعي التقليدي، فهو بصيغ متنوعة ومتعددة تتسم بالمرونة العالية التي تجعلها تلي مختلف الرغبات التمويلية.
- التمويل الإسلامي حقق نجاحا واسعا من خلال ممارسته لأنشطته وخدماته المختلفة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فالتمويل الإسلامي أظهر مخاطر أقل، وأداء أفضل، واستقرارا أكبر من نظيره التقليدي.
- استطاعت ماليزيا أن تنجح في التمويل والصيرفة الإسلامية نتيجة الدعم الحكومي وإعداد موارد بشرية مدربة ومؤهلة في هذا المجال.

- التجربة الماليزية مثال يقتدى به في ما يخص الاطار التنظيمي والقانوني لبناء نظام مصرفي اسلامي قوي.
- تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا سار وفق أهداف استراتيجية محددة، ووفق خطط مدروسة استعانت فيها الحكومة بعدد من الخبراء في تخصصات مختلفة.
- الجزائر من الدول السبّاقة لتبني التمويل الاسلامي كفكرة لولا تأخر التطبيق، فالتشريع يعيق انتشار المصارف الاسلامية بها (قانون القرض والنقد الحالي لا يتسع لاحتضان المؤسسات المالية الإسلامية).
- ضعف عملية التسويق في الجزائر جعلت التمويل والصيرفة الاسلامية تتخلف خطوات بين الفكرة والتطبيق.
- وفي ضوء هذه النتائج يمكننا الخروج بالتوصيات والاقتراحات المبيّنة في النقاط الموالية.
ب التوصيات:
- على الحكومات الاسلامية اغتنام فرصة نجاح وانتشار التمويل الاسلامي والعمل على بذل الجهود للنهوض بهذا النوع من التمويل، وذلك بتفعيل صيغه في مجال التجارة الخارجية لدول العالم الإسلامي تصديرا واستيرادا.
- استغلال المصارف الإسلامية في إنشاء المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول الإسلامية لما لها من أثر في تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.
- العمل على تشجيع عقد شراكة بين مؤسسات التمويل الإسلامي والجامعات الرائدة في هذا المجال.
- العمل على حسن استغلال المؤسسات الخيرية واستثمارها من أجل توفير مصدر تمويل يعمل على محاربة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفقر.
- التطرق للصيرفة الإسلامية وتطويرها في الجزائر أصبح حاجة ملحة ذلك لأن وضعية الاقتصاد الوطني تفرض إيجاد خيارات أخرى لتوزيع منتجات التمويل لخلق الثروة وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة واستقطاب الأموال والادخارات الهائلة المتداولة خارج النظام المصرفي.
- السوق الجزائري أعمق وأشمل وأكبر من الدول المجاورة مجتمعة هذا ما يجعل الجزائر مؤهلة لأن تكون المركز الرئيس للمصرفية الإسلامية في المنطقة.
- مراجعة التشريعات الخاصة بالقرض والنقد وكذا انعاش عملية التسويق مع اعتماد أسلوب التدرج في التعامل مع الصيغ والتعامل مع الصيغ الأيسر والاقبل تعقيدا وتركيبا وذلك لأجل السماح للجهات الرقابية بفهم كل منتج فهما شاملا ودقيقا.

قائمة المراجع:

Britain of Bank Islamic Finance ., (2010). (IFSL "Islamic.

- أحمد بالوافي، و عبد القادر شاشين. (2011). التمويل الاسلامي في بريطانيا _ الفرص و التحديات_العدد 3. جدة، المملكة العربية السعودية: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز والمعهد الاسلامي للبحوث والتدريب- مجموعة البنك الاسلامي للتنمية.
- أحمد حافظ عبد العزيز. (2019, 5 22). مدونة البنك الدولي. تويت.
- أحمد سفر. (2005). المصارف الإسلامية العمليات، إدارة المخاطر، والعلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.
- أحمد شعبان، و محمد علي. (2010). البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، الطبعة الأولى. الإسكندرية- مصر: دار الفكر الجامعي.
- جمال عطية. (1990). الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة، العدد 2. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد الإسلامي).
- جمال لعمارة، و حدة رايس. (2006, 11 22-21). تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
- حسين محمود الوادي، و حسين محمد سمحان. (2000). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية. عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- حمد فرحي. (2010, 12 9). أهمية التمويل الاسلامي و جذوره التاريخية، مداخلة مقدمة لليوم الدراسي: التمويل الاسلامي: واقع و تحديات. الجزائر: جامعة الأغواط.
- حيدر يونس الموسوي. (2011). المصارف الاسلامية أداءها المالي في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى. عمان- الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- خاطر سعدية. (2015_2014). التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد دولي. جامعة وهران 2.
- سامي السويلم. (2008, 11 26-25). الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية،. جامعة الشلف: الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات.
- صالح أحمد بدار. (20-21 مارس, 2010). التامين التكافلي الاسلامي، مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية: الواقع و التحديات المستقبل. صنعاء، اليمن: نادي رجال الاعمال اليمنيين.

- صالح بن حميد. (بلا تاريخ). التأمين التعاوني الاسلامي، العدد 19. جريدة مجلة البحوث الالكترونية.
- صالح صالح، و عبد الحليم غربي. (ماي، 2009). كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الدولي حول: "أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية". قسنطينة: جامعة الامير عبد القادر.
- عبد الله الطريقي. (2009). الاقتصاد الإسلامي: أسس ومبادئ وأهداف، الطبعة الحادية عشرة. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- عبد الجبار أحمد السهباني. (بلا تاريخ). "أثار التمويل الربوي". تاريخ الاسترداد 14 12, 2020، من [/http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY](http://faculty.yu.edu.jo/SABHANY)
- عبد القادر بودي، و زهراء صادق. (28-29, 04, 2010). الأسواق المالية الإسلامية كنموذج لحماية الاقتصاد من الأزمات، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية. جامعة بشار.
- عبد المجيد قدي، و عصام بوزيد. (5-6, 5, 2009). التمويل الإسلامي في الاقتصاد، المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي لإسلامي أنموذجا. المركز الجامعي خميس مليانة.
- عجيل جاسم النشمي. (19-20, 02, 2006). إعادة التأمين الإسلامي: الحلول والعقبات. الكويت: مؤتمر وثاق الأول للتأمين التكافلي.
- عدنان الجوارين. (2014). تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، الطبعة 1. دار الكتاب الجامعي.
- علي معي الدين القره داغي. (2010). مفهوم التأمين التعاوني-ماهيته وضوابطه ومعوقاته_ دراسة فقهية اقتصادية، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر التأمين التعاوني-أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه. الأردن: الجامعة الأردنية.
- عوف محمود الكفراوي. (بلا تاريخ). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى. مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.
- فارس مسدور. (2007). التمويل الإسلامي "من الفقه إلى تطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.
- فاطمة الزهراء عراب، و فتيحة علالي. (28-29, 04, 2010). التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية في ظل الأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي حول: متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية. جامعة بشار.

- فتيحة ونوغي. (2003, 05 28-25). أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية. جامعة سطيف: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- فلاح حسن، الحسين عداوي، مؤيد عبد الرحمن، و عبد الله الدوري. (بلا تاريخ). إدارة البنوك. عمان: دار وائل للنشر.
- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى. إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- فليح حسن خلف. (2006). البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى. إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- كمال شريط. (2018, 6 1). التمويل المصرفي الإسلامي و أثره على الناتج المحلي الاجمالي الماليزي للفترة 2000 _ 2016 _ دراسة تحليلية قياسية. سكيكدة، الجزائر: مجلة الباحث الاقتصادي.
- محمد العربي ساكر. (2006). محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2008). المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية. عمان- الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مدحت كاظم القريشي. (2012, 12 22). المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمة المالية العالمية. تاريخ الاسترداد 20, 11 2020، من <http://iraqieconomists.net/ar>
- منذر قحف. (1997). السياسة الاقتصادية في إطار النظام الإسلامي، الطبعة الأولى. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- منذر قحف. (2004). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي) الطبعة الثالثة. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.
- يونس صوالحي. (2019, 02 05). لقاء خاص حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر. قناة القرآن الكريم الجزائرية.